

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا "
(صدق الله العظيم)
البقرة / ٢٨٦

أثر النسيان في الصوم

دكتورة

وفاء حسنى بكر

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية
بالإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

أثر النسيان في الصيام

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين حمداً يوافي نعمه ، ونشهد أن لا إله إلا الله لا شريك له أنزل القرآن الكريم على رسوله الأمين ليكون دستور الإسلام الخالد أساسه الأول بما تضمنه من تشريعات وأحكام وأصول وفروع وأخلاق ، ونشهد أن سداً محمداً عبده ورسوله وصفيه وخليله الذي هدى بالقرآن إلى العقيدة الصحيحة وشرح أحكامه بسننه الشريفة وصدق الله إذ يقول { وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم } (١) .

أما بعد :

فهذا بحث في " أثر النسيان في الصوم " أتقدم به لأكمل ما بدأت في رسالة الدكتوراه " أثر النسيان في الطهارة والصلاة " لعل من يقرأه ينتفع به ويعلم ما إذا كان النسيان يؤثر في العبادة أم لا فيكون على بينة عند أداء عبادة الصوم سواء كانت فرضاً أو نفلأ .

ونحن نعلم أن صوم رمضان ركن من أركان الدين الإسلامي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " بنى الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً " فالحديث يبين ما لهذه الأركان من أهمية .

(١) سورة النحل : ٤٤ .

أما عن المنهج الذى اتبعته فى البحث فهو منهج المقارنة بين المذاهب الثمانية - المذهب الحنفى ، والمذهب المالكى ، والمذهب الشافعى ، والمذهب الحنبلى ، والمذهب الظاهرى ، ومذهب الشيعة الزيدية والامامية والمذهب الإباضى وكان على النحو التالى :

بيان المسألة المتفق عليها بين الفقهاء ، ثم المختلف فيها مع عرض مفصل لهذه المذاهب ، ثم ذكر سبب الخلاف مع بيان أدلة كل فريق ومناقشة الأدلة والرد على ما ورد على بعضها من اعتراضات ، ثم ترجيح لبعض الآراء بالحجج والأدلة دون تعصب لمذهب .

خطة البحث :

تشتمل على : مقدمة وثلاث مطالب :

المطلب الأولى فى : تعريف الصوم لغة وشرعاً ، حكمه ، شروطه ، فضله .

المطلب الثانى فى : أولاً : فيمن ترك النية ناسياً .

ثانياً : آراء الفقهاء فى تعيين وقت النية .

المطلب الثالث فى : من أتى بمفسد من مفسدات الصوم ناسياً :

أولاً : حكم من جامع ناسياً لصومه .

ثانياً : حكم من أكل أو شرب ناسياً .

ثالثاً : حكم من خالف أهداف الصوم العليا ناسياً

الصوم

تعريف الصوم :

الصوم في اللغة ^(١) : الإمساك عن الشيء والترك له ، وقيل هو : ترك الطعام والشراب والنكاح والكلام والسير فيقال للصائم صائم إمساكه عن الطعام والمشرب والمنكح ، ويقال للصائم صائم إمساكه عن الكلام ومنه قوله تعالى اخباراً عن مريم : { أنى نذرت للرحمن صوما } قال ابن عباس معناه صمنا ويقويه قوله تعالى { فلن أكلم اليوم انسيا } ^(٢) .

وقال الشاعر :

خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاج وأخرى تعلق اللجما

ويعنى بالصائمة المسكّة عن الصهيل .

وهو اسم للجمع ، والفعل منه صام يصوم صوماً وصياماً ، وقال سفيان بن عيينة : الصوم هو الصبر ، يصبر الإنسان على الطعام والشراب والنكاح ، ثم قرأ : { إنما يؤمّى الصابرون أجرهم بغير حساب } ^(٣) .

وفي الشرع :

فقد عرفه الحنفية بأنه : الإمساك عن المفطرات من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس ، أى الامتناع عن الأكل والشرب والجماع بشرائط مخصوصة ^(٤) .

(١) راجع لسان العرب لابن منظور ج٤ ص ٢٥٢٩ : ٢٥٣٠ باب مطبعة دار المعارف .

مختار الصحاح للرازي ص ٤٥٥ باب الميم فصل الصاد مطبعة عيسى حلي .

(٢) سورة مريم آية ٢٦ .

(٣) سورة الزمر آية ١٠ .

(٤) راجع بدائع الصنائع للكاساني ج٢ ص ٩٧٤ مطبعة الامام بمصر ، المبسوط للسرخس ج٢

ص ٥٤ ، دار المعرفة بيروت .

وعرفه المالكية : بأنه الامتناع عن شهوتى البطن والفرج .

وهذا التعريف يقتضى صحة صوم من جومعت نائمة ومن قاء متعمداً :

إمساک کل منهما عن شهوتی البطن والفرج وهذا غير صحيح (١) .

وعرفه الشافعية بأنه إمساك مسلم مميز عن المفطرات ، سالم من الحيض

والنفاس والولادة فى جميعه ، ومن الإغماء والسكر فى بعضه (٢) .

وعرفه الحنابلة بأنه : إمساك عن أشياء مخصوصة بنية فى زمن معين من

شخص مخصوص .

شرح التعريف :

إمساک عن أشياء مخصوصة : هى مفسدات الصوم .

بنية فى زمن معين : وهو من طلوع الفجر الثانى إلى غروب الشمس .

من شخص مخصوص : وهو المسلم العاقل غير الحائض والنفساء (٣) .

وبعد ذكر التعريفات نجد أن جميع الفقهاء قد اتفقوا على أن الصوم إمساك

عن المفطرات إلا أن تعريف المالكية غير مانع لأنه أدخل فى التعريف صوم من

جومعت نائمة وصوم من قاء متعمداً ، أما تعريف الشافعية ففيه ذكر شرط الصوم

صراحة .

(١) راجع حاشية الدسوقى على الشرح الكبير للدسوقى ج١ ص٥٠٩ ، الفواكه الدوانى لأحمد بن غنيم النغراوى ج١ ص٢٥٠ دار المعرفة .

(٢) راجع نهاية المحتاج لإمام محمد ابن أبى العباس الرملى ج٢ ص١٤٨ طبعة دار الفكر .

(٣) راجع كشف القناع عن متن الإقناع للبهوتى ، ج٢ ص٢٩٩ دار الفكر ، شرح منتهى الإرادات للبهوتى ، ج١ ص٤٦٩ عالم الكتب .

وبعد ذكر التعريفات نرجح تعريف الحنابلة القائل بأن الصوم : إمساك عن أشياء مخصوصة بنية في زمن معين من شخص مخصوص لأنه لا صيام بلا نية وقد ذكرت في هذا التعريف .

حكم الصوم (١) :

فرض وواجب في شهر رمضان ثبتت فرضيته بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول .

أما الكتاب :

فقوله تعالى { يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون } (٢) .

وقال تعالى { شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه } (٣) .

وجه الدلالة من الآيتين :

دلت الآيتان على فرضية الصيام ففي الآية الأولى قال تعالى { كتب عليكم }

(١) يطلق الحكم عند الأصوليين بمعنى : خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاعتناء أو التخيير ومعنى بالاعتناء أى الطلب وهو ينقسم إلى طلب فعل وطلب ترك وطلب الفعل إن كان جازماً فهو الإيجاب وإلا فهو الندب وطلب الترك إن كان جازماً فهو التحريم وإلا فهو الكراهة وأما التخيير فهو الإباحة ، وهو عند الفقهاء قد يعبر عنه بعضهم بالصفة الشرعية وهو ما يعرف عند الأصوليين بالحكم التكليفي .
وقد يطلق الحكم ويراد به الأثر المترتب على الشيء .
والذى يعيننا هنا الحكم بمعنى الصفة الشرعية وهو بالنسبة لصوم رمضان : الفرضية .
(راجع شرح البدخشى للإمام محمد بن الحسن البدخشى ج١ ص ٣٢ مطبعة محمد على صبيح بمصر) .
(٢) البقرة : ١٨٢ .
(٣) البقرة : ١٨٥ .

أى فرض وفى الثانية قال تعالى { فمن شهد منكم الشهر فليصمه } أمر والأمر يدل على الوجوب (١) .

وأما السنة :

فما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم " بنى الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً " (٢) .

وما روى عن عائشة رضى الله عنها أن قریشا كانت تصوم يوم عاشوراء فى الجاهلية ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصيامه حتى فرض رمضان وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من شاء فليصمه ومن شاء أفطر " (٣) .

وما روى عن طلحة بن عبيد الله أن رجلاً جاء النبي صلى الله عليه وسلم ثائر الرأس فقال : يا رسول الله أخبرنى ماذا فرض الله علىّ فى الصيام ؟ قال : شهر رمضان ، قال هل علىّ غيره ؟ قال : لا إلا أن تطوع شيئاً ، قال : فأخبرنى ماذا فرض الله علىّ من الزكاة ؟ فأخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بشرائع الإسلام ، قال : والذى أكرمك لا أتطوع شيئاً ولا أنقص مما فرض الله علىّ شيئاً فقال النبي صلى الله عليه وسلم " أفلح أن صدق أو دخل الجنة إن صدق " (٤) متفق عليه .

(١) البدائع ج٢ ص ٩٧٤ ، المبسوط ج٢ ص ١٧٢ ، حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار لابن عابدين ج٢ ص ٢٧٢ دار الفكر ، الفواكه الدواني ج١ ص ٢٥١ ، مقدمات ابن رشد بهامش المدونة ج١ ص ١٧٤ ، المجموع شرح المهذب للنووى ج١ ص ٢٧٢ : ٢٧٥ مطبعة الإمام بمصر ، المغنى ج٢ ص ٨٥ ، شرح منتهى الإرادات ج١ ص ٤٦٩ .

(٢) رواه البخارى فى صحيحه باب أداء الخمس من الإيمان ج١ ص ٢٠ .

(٣) رواه البخارى فى باب وجوب صوم رمضان ج١ ص ٢٢٤ .

(٤) رواه البخارى فى كتاب الصوم ، باب وجوب صوم رمضان ، ج١ ص ٢٢٤ والترمذى فى كتاب الزكاة ، رقم ٦١٩ .

وجه الدلالة من هذه الأحاديث :

هذه الأحاديث جميعها دليل قاطع على فرضية صيام شهر رمضان حيث جعل النبي صلى الله عليه وسلم صوم رمضان من الأسس التي يقيم عليها الدين الإسلامي .

وأمر في الحديث الثاني بالصيام والأمر للوجوب .

وفي الحديث الثالث بين النبي صلى الله عليه وسلم للسائل ما فرض عليه وعدّها منها صيام شهر رمضان .

وأما الإجماع :

فإن الأمة أجمعت على فرضية صيام شهر رمضان لا يجدها إلا كافر^(١) .

وأما المعقول فمن وجوه :

أحدها : أن الصوم وسيلة إلى شكر النعمة إذ هو كف النفس عن الأكل والشرب والجماع . وإنها من أجل النعم وأعلامها ، والامتناع عنها زماناً معتبراً يعرف قدرها إذ النعم مجهولة فإذا فقدت عرفت ، فيحمله ذلك على قضاء حقها بالشكر ، وشكر النعم فرض عقلاً وشرعاً ، وإليه أشار الله سبحانه وتعالى في قوله في آية الصيام { لعلكم تشكرون }^(٢) .

والثاني : أنه وسيلة إلى التقوى لأنه إذا انقادت نفسه للامتناع عن الحلال طمعاً في مرضاة الله تعالى وخوفاً من أليم عقابه ، فأولى أن تنقاد للإمتناع عن

(١) راجع المسوط للسرخة ج٢ ص ١٧٢ ، مقدمات ابن رشد بهامش المدونة ج١ ص ١٧٤ . نهاية المحتاج للرملی ج٢ ص ١٤٩ ، المغنى لابن قدامة ج٢ ص ٨٥ .
(٢) البقرة / ١٨٥ .

الحرام ، فكان الصوم سبباً للإلتقاء عن محارم الله تعالى ، وأنه فرض ، وإليه وقعت الإشارة بقوله تعالى في آخر آية الصوم { لعلكم تتقون } (١) .

والثالث : أن في الصوم قهر الطبع وكسر الشهوة ؛ لأن النفس إذا شجعت تمتن الشهوات ، وإذا جاءت امتنعت عما تهوى ، ولذا قال النبي صلى الله عليه وسلم من خشى منكم الباءة ، فليصم فإن الصوم له وجاء (٢) . فكان الصوم ذريعة إلى الإمتناع عن المعاصي وأنه فرض (٣) .

شروط الصوم :

للصوم شروط وجوب وشروط صحة وشروط صحة ووجوب معاً (٤) .

وأما شروط الوجوب فتلاثة :

أولاً : البلوغ لأن الصغير لا يجب عليه الصيام وإنما يصح منه .

ثانياً : الإقامة .

ثالثاً : الصحة لأن المسافر والمريض مخاطبان بالصوم مخيران بينه وبين

غيره والصوم أفضل لقوله تعالى { وإن تصوموا خير لكم } (٥) .

(١) البقرة / ١٨٣ .

(٢) رواه البخارى في باب الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة ج١ ص ٢٢٦ .

(٣) البدائع ج٢ ص ٩٧٤ : ٩٧٥ ، حاشية رد المختار لابن عابدين ج٢ ص ٣٧١ مقدمات ابن

رشد بهامش المتن ج١ ص ١٧٤ الفواكه الدواني ج١ ص ٢٥١ .

(٤) الشرط لغة : الزام الشيء ، وبطلق بمعان كثيرة منها علامة الشيء ، وشرعاً ما يتوقف عليه

وجود الشيء ولا يدخل في ماهيته كالنقاء من دم الحيض والنفاس فهو شرط لصحة الصوم

ولا يدخل فيه . وشروط الوجوب هي التي يجب عند توافرها الصوم وشروط الصحة هي التي

يصح عند توافرها الصوم . (راجع لسان العرب لابن منظور ج٤ ص ٢٢٣ ، رد المختار

ج١ ص ٤٠٢ .

(٥) البقرة / ١٨٤ .

وأما شروط الصحة فتلاثة :

أولاً : الإسلام .

ثانياً : النية : وصفتها أن ينوى التقرب إلى الله تعالى بأداء ما افترض عليه من استغراق النهار بالإمساك عما يفطر .

ثالثاً : الزمان القابل للصوم فلا يحل صيام يوم الفطر ويوم النحر .

وشروط الصحة والوجوب معاً :

أولاً : العقل .

ثانياً : عدم الحيض والنفاس لأن الحائض والنفساء لا يجب عليهما الصوم أداءً ، ولا يصح منهما لو صامتا حال عذرهما . ويزاد شرط آخر خاص بصيام رمضان وهو : مجيء شهر رمضان (١) .

فضل الصوم :

للسيام فضائل عدة :

أولها : عدم الحصر لمضاعفة الأجر للصوم :

فالأعمال كلها تتضاعف بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلا الصيام فإنه لا ينحصر تضعيفه في هذا العدد ، بل يضاعفه الله عز وجل أضعافاً كثيرة بغير

(١) راجع حاشية الدسوقي ج١ ص ٥٠٩ ، مقدمات ابن رشد بهامش المونة ج١ ص ١٧٥ ، الفواكه الدواني ج١ ص ٣٥٢ : ٣٥٤ ، المجموع شرح المهذب للنووي ج١ ص ٢٧٥ ، المقنع لابن قدامة ص ٦٢ ، كشف القناع ج٢ ص ٢٩٩ ، ٣٠٨ ، شرح الأزهاري لابن مفتاح ج٢ ص ٢ مكتبة اليمن الكبرى ، صنعاء ، اللمعة الدمشقية لحمد جمال العاملي ج٢ ص ١٠١ ، دار التراث العربي بيروت .

حصر عدد ، فإن الصيام من الصبر ، قال الله تعالى { إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب } (١) .

والصبر ثلاثة أنواع : صبر على طاعة الله ، وصبر على محارم الله ، وصبر على أقدار الله المؤلمة ، وتجتمع الثلاثة كلها فى الصوم . وعن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " كل عمل ابن آدم له الحسنه بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف قال الله عز وجل : "إلا الصيام فإنه لى وأنا أجرى به " والصيام جنة وإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب فإن سابه أحد أو قاتبه فليقل إنى امرؤ صائم والذى نفس محمد بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك ، للصائم فرحتان يفرحهما إذا أفطر فرح وإذا لقى ربه فرح بصومه " (٢) .

والثاني : ان الصوم سبيل إلى الجنة .

فقد روى النسائى بسند صحيح عن أبى أمامة رضى الله عنه أنه قال : يا رسول الله مرنى بأمر ينفعنى الله به قال : " عليك بالصوم ، فإنه لا مثل له " (٣) .
فبين عليه الصلاة والسلام أنه لا شىء يقرب العبد من الله ، ويباعده من عذابه كالصيام .

وقد أخبر النبى صلى الله عليه وسلم أن فى الجنة باباً اسمه الريان خاصاً بالصائمين كما ورد فى الحديث المتفق عليه عن سهل بن سعد رضى الله عنه عن

(١) الزمر / ١٠ .
(٢) رواه البخارى فى باب هل يقول انى صائم إذا شتم جـ١ ص ٢٢٦ ، ومسلم فى باب فضل الصيام رقم ١٦١ .
(٣) رواه النسائى فى سننه ، رقم (٢٢٢١) بسند صحيح .

النبى صلى الله عليه وسلم قال " ان فى الجنة بابا يقال له الريان يدخل منه الصائمون يوم القيامة لا يدخل منه أحد غيرهم يقال أين الصائمون فيقومون لا يدخل منه أحد غيرهم فإذا دخلوا أغلق فلم يدخل منه أحد " (١) .

والثالث : أن الصيام جنة من النار :

كما روى عن جابر رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال :
" الصوم جنة (٢) يستجن بها العبد من النار " (٣) .

وعن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال :
" الصوم جنة فلا يرفث (٤) ولا يجهل " (٥) .

ومعنى الصوم جنة : أى يقى صاحبه من النار ، ويقيه ما يؤذيه من الشهوات .

والرابع : أن الصوم جنة من الشهوات :

فقد جاء فى حديث ابن مسعود المتفق عليه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : يا معشر الشباب من استطاع منكم البائة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر ، وأحسن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء " (٤) .

أرشد النبى صلى الله عليه وسلم فى هذا الحديث الشباب الذى لا يستطيع

(١) صحيح البخارى باب الريان للصائمين ٢٢٤/١ ، ومسلم رقم ١١٥٢ والترمذى فى باب فضل الصوم رقم ٧٦٥ .

(٢) الجنة فى اللغة ما وارك من السلاح واستترت به منه والجمع جَنُنٌ ويقال استجن بجنة أى استتر بستره ، وقيل كل مستور جنين والمعنى فى الحديث : الصوم ساتر للإنسان من النار (راجع لسان العرب ج١ ص ٧٠٢ باب الجيم) .

(٣) رواه الطبرانى فى الجامع الصحيح رقم ٢٨٦٧ وقال حديث حسن .
(٤) الرفث : ما يكون فى حالة جماع الرجل بامراته وأصله قول الفهري . (لسان العرب ج٢ فصل الرء ص ١٦٨٦) .

(٥) صحيح البخارى باب فضل الصوم ج١ ص ٢٢٤ .

(٦) تقدم تخريجه ص ١٠ .

الزواج أن يستعين بالصوم على اطفاء أجيح الشهوة لأن الصوم يجأ الشهوة ويقطعها ، وقد قيل أن الصيام يضيق مجارى الدم التى هى مجارى الشيطان من ابن آدم فان الشيطان يجرى من ابن آدم مجرى الدم (١) فتسكن بالصيام وساوس الشيطان وتتكسر سورة الشهوة والغضب ، ولهذا جعل النبى صلى الله عليه وسلم الصوم وجاء ؛ لقطعه عن شهوة النكاح .

والخامس : أن الصوم يشفع لصحابه :

فقد روى عبد الله بن عمر بن العاص رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال " الصيام والقرآن يشفعان للعبد يوم القيامة ، يقول الصيام : أى رب منعتك الطعام والشهوات بالنهار ، فشفعنى فيه ، ويقول القرآن : منعتك النوم بالليل فشفعنى فيه ، قال : فيشفعان " (٢) .

إنن فالصوم يشفع لصاحبه يوم القيامة سواء كان صوم فرض أو نفل .

والسادس : أن الصوم كفارة ومغفرة للذنوب :

فقد روى عن حذيفة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فتنة الرجل فى أهله وماله وجاره تكفرها الصلاة والصيام والصدقة " (٣) .
فكل ما يبدر من العبد من أخطاء تجاه أهله من إيذاء أو تقصير ومن أخطاء تجاه جيرانه أو من أخطاء مالية وما شابه ذلك من الصفائح تكفرها الصلاة والصوم والصدقة .

(١) حيث أن الشيطان يجرى من ابن آدم مجرى الدم ، متفق عليه من حديث صفية بون قوله " فضيقوا مجاريه بالجوع " .

(٢) رواه أحمد فى مسنده ج٢ ص ١٧٤ ط : المكتب الإسلامى ، والحاكم فى المستدرک ج١ ص ٥٥٤ . ط دار الكتاب العربى - بيروت .

(٣) رواه البخارى فى صحيحه باب الصوم كفارة ج١ ص ٣٢٤

وفى صحيح البخارى عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال :
من قام ليلة القدر ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ، ومن صام رمضان
ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه * (١) .

والسابع: أن خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك :

فقد روى عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : والذى نفسى بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله تعالى من ريح المسك * .
قال تعالى : " يترك طعامه وشرابه وشهوته من أجلي الصيام لى وأنا أجزى به
والحسنة بعشر أمثالها * (٢) .

والخلوف هو الرائحة التى تنبعث من المعدة عند خلوها من الطعام عن طريق
الفم وهى رائحة محبوبة عند الله تعالى .

وفى هذا الحديث نجد أن الله سبحانه وتعالى أضاف الصيام إليه فقال "
الصيام لى وأنا أجزى به " ولهذه الاضافة سببان :

أولهما : أن الصيام هو ترك حظوظ النفس وشهواتها الأصلية ، ولا يوجد
ذلك فى عبادة أخرى غير الصيام ، لأن الحج إنما يترك فيه الجماع ودواعيه من
الطيب وغيره دون سائر الشهوات من الأكل والشرب ، وكذلك الصلاة يترك فيها
جميع الشهوات إلا أن معدتها لا تطول .

والسبب الثانى : أن الصيام سر بين العبد وربّه لا يطلع عليه غيره لأنه
مركب من نية باطنة لا يطلع عليها أحد إلا الله ، وترك لتناول الشهوات التى
يستخفى بتناولها فى العادة ، ولذلك قيل لا تكتبه الحفظة .

(١) صحيح البخارى : باب من صام رمضان ايماناً واحتساباً ونية جـ ١ ص ٢٢٥ .

(٢) صحيح البخارى : باب فضل الصوم جـ ١ ص ٢٢٤ .

وقيل : ليس فيه رياء والله تعالى يحب من عباده أن يعاملوه سرّاً بينهم وبينه
 وزاد الغزالي سبباً آخر في تخصيص الصوم إلى الله تعالى فقال : لما كان
 الصوم على الخصوص قمعاً للشيطان وسداً لمسالكه وتضييقاً لمجاريه استحق
 التخصيص بالنسبة إلى الله عز وجل ففي قمع عدو الله نصرته لله سبحانه وناصر
 الله تعالى موقوف على النصر له قال الله تعالى { ان تنصروا الله ينصركم ويثبت
 أقدامكم } ^(١) فالبدية بالجهد من العبد والجزاء بالهداية من الله عز وجل ولذلك قال
 تعالى { والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا } ^(٢) وقال تعالى { إن الله لا يغير ما
 بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم } ^(٣) .

والثامن : أن الصوم سبب في السعادة في الدارين :

فقد روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " للصائم
 فرحتان فرحة عند فطره ، وفرحة عند لقاء ربه " ^(٤) .

أما فرحة الصائم عند فطره فإن النفوس مجبولة على الميل إلى ما يلائمها
 من مطعم ومشرب ومنكح فإذا امتنعت عن ذلك في وقت من الأوقات ثم أبيع لها في
 وقت آخر فرحت باباحة ما منعت منه ، خصوصاً عند اشتداد الحاجة إليه .

وأما فرحه عند لقاء ربه فيما يجد عند الله من ثواب الصيام مدخراً ، فيجده
 أحوج ما كان إليه كما قال تعالى { وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو
 خيراً وأعظم أجراً } ^(٥) .

(٣) الرعد / ١١ .

(٤) تقدم تخريجه ص ١٢ .

(١) محمد / ٧ .

(٢) العنكبوت / ٦٩ .

(٥) المزمل / ٢٠ .

* راجع : البدائع ج ٣ ص ٩٧٥ ، مقدمات ابن رشد ج ١ ص ١٧٦ ، احياء علوم الدين للغزالي
 ج ١ ص ٢٣١ : ٢٣٢ ، ط دار الحديث .

فيمن ترك النية ناسياً

اختلف الفقهاء في صحة الصوم إذا خلا من النية (١) على ثلاثة آراء :

١ - فذهب الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والزيدية والإمامية إلى أنه لا يصح صوم إلا بنية فرضاً كان أو نفلأً ومن ترك النية عامداً أو ناسياً بطل صومه (٢) .

٢ - وذهب زفر (٣) من الحنفية إلى أن رمضان لا يحتاج إلى نية إلا أن يكون الذي يدركه صيام شهر رمضان مريضاً أو مسافراً فيريد الصوم (٤) .

(١) النية لغة ، القصد ، وعند العلماء تقع بمعنيين : أحدهما : بمعنى تمييز العبادات بعضها عن بعض كتمييز صلاة الظهر من صلاة العصر مثلاً ، وتمييز صيام رمضان من صيام غيره ، أو تمييز العبادات من العبادات كتمييز الغسل من الجنابة من غسل التبريد والتنظيف ونحو ذلك ، وهذه هي النية التي توجد كثيراً في كلام الفقهاء في كتبهم ومحلها القلب . والمعنى الثاني : بمعنى امييز المقصود بالعمل ، وهل هو لله وحده لا شريك له أم لله وغيره ، وهذه النية التي يتكلم فيها العارفون في كتبهم على الاخلاص وتوابعه ، وهي التي توجد كثيراً في كلام السلف المتقدمين .

(٢) راجع لسان العرب لابن منظور ج٦ ص٥٨٥ ، جامع العلوم والحكم لابن رجب تحقيق محمد الأحمدى أبو الثور ج١ ص٨٩ : ٩٠) .

(٣) راجع الهداية للمرغيناني ج١ ص١١٨ ط مصطفى الحلبي الطبعة الأخيرة ، بدائع الصنائع للكاساني ج٢ ص٩٩٢ ، المبسوط للسرخس ج١ ص٥٩ ، حاشية رد المختار ، ج٢ ص٣٧٧ .

بداية المجتهد لابن رشد ج١ ص٣٩٥ مطبعة الفجالة الجديدة ، حاشية للسوقى ج١ ص٥٢٠ ، مقدمات ابن رشد ج١ ص١٧٨ . الفواكه الدواني ج١ ص٣٥٣ ، الأم للشافعي ج٢ ص٨١ ، نهاية المحتاج للزملي ج٢ ص١٥٨ ، المجموع شرح المذهب للنوذي ، ج١ ص٣٢٠ ، ٣٢٤ . المغنى لابن قدامة ج٢ ص٩١ ، المقنع ص٦٣ ، كشاف القناع ج٢ ص٣١٢ ، شرح منتهى الارادات ج١ ص٤٧٨ ، البحر الزخار لابن المرتضى ج٢ ص٢٣٦ دار الكتاب الإسلامي ، شرح الأزهار ج٢ ص٨ ، اللعة دمشقية ج٢ ، ص١٠٧ ، شرائع الاسلام لجعفر بن الحسن ج١ ص١٨٧ مطبعة الاحتاب ، العراق .

(٣) هو : زفر بن الهزيل بن قيس العنبري من تميم أبو هزبل : فقيه كبير من أصحاب الامام أبي حنيفة وأصله من أصبهبهان ، امام البصرة ، وولى قضاؤها وتوفى فيها هو أحد العشرة الذين نوبتوا الكتب وكانت ولادته عام ١١٠ هـ الموافق لعام ٧٢٨ م كما كانت وفاته عام ١٥٨ هـ الموافق لعام ٧٧٥ م .

(٤) راجع الاعلام للزركلبي ج٢ ص٧٨ ، الجواهر المضية ج١ ص٢٤٣) .
(٤) الهداية للمرغيناني ج١ ص١١٨ ، فتح الباري لابن حجر ج١ ص١١١ ، المبسوط للسرخسي ج٢ ص٦٠ .

٣ - وذهب الظاهرية إلى أن النية في الصيام فرض عند الذكر ساقطة عند النسيان بمعنى أن من نسى أن ينوي من الليل في رمضان فأى وقت نوى من النهار التالى لتلك الليلة جاز صومه ، وكذلك من نسى النية في النذر المعين ، أو نسيها في ليلة من ليالى الشهرين المتتابعين الواجبين ، وكذلك من نام قبل غروب الشمس في رمضان أو في الشهرين المتتابعين أو في النذر المعين فلم ينتبه إلا بعد طلوع الفجر ، أو في أى شىء من نهار ذلك اليوم ولو في آخره فإنه ينوى الصوم من وقته إذا ذكر ويجزئه صومه ، فان لم يذكر فى شىء من الوجوه التى ذكرت ولا استيقظ حتى غابت الشمس فلا إثم عليه ولم يصم ذلك اليوم ولا قضاء عليه (١) .

وسبب اختلاف الفقهاء :

هو الاحتمال المتطرق إلى الصوم هل هو عبادة معقولة المعنى أم عبادة محضة غير معقولة المعنى .

فمن رأى أنها معقولة المعنى قال : قد حصل المعنى إذا صام وإن لم ينو ، ومن رأى أنها غير معقولة المهنى أوجب النية (٢) .

الأدلة

استدل جمهور الفقهاء على أن النية شرط لصحة الصوم بالقرآن والسنة .

أولاً : القرآن :

قال تعالى : { وما أمرنا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين } (٣) .

(١) المحلى لابن حزم ج٦ ص ١٦٤ ، ١٦٥ ، طبعة دار التراث .

(٢) بداية المجتهد ج١ ص ٣٩٥ .

(٣) البينة / ٥ .

وجه الدلالة من الآية :

لم يأمر الله سبحانه وتعالى في هذه الآية بشيء في الدين إلا بعبادته وحده والاخلاص له فيها بأنها دينه الذي أمر به (١) .

ثانياً : السنة :

ما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى " (٢) .

وجه الدلالة من الحديث :

الحديث يدل على أنه لا عمل إلا بنية له ، وأنه ليس لأحد إلا ما نوى ، فصح أن من نوى الصوم فله صوم ، ومن لم ينو فليس له صوم .

ثالثاً : الاجماع :

أنه قد صح الاجماع على أن من صام رمضان ونواه من الليل فقد أدى ما عليه (٣) .

-
- (١) راجع تفسير القرطبي لابن رشد ج٨ ص ٧٢٢٤ ، البحر الزخار ج٢ ص ٢٣٦ .
- (٢) اتفق العلماء على صحة هذا الحديث وتلقيه بالقبول ، وبه صدر البخارى كتابه الصحيح وأقامه مقام الخطبة له ولم يقتصر على اخراجه في صدر صحيحه ، وإنما أخرجه كذلك في مواطن عديدة منها كتاب الايمان باب ما جاء أن الأعمال بالنية ج١ ص ٢٠ ، كتاب بدء الخلق : باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ج٢ ص ٣٢٠ ، وأخرجه مسلم في كتاب الامارة باب إنما الأعمال بالنية ج١ ص ٤٨ ، وأبو داود في كتاب الطلاق ج٢ ص ٢٦٢ والنسائي في باب النية في الوضوء ج١ ص ٥٨ ، والدارقطنى ج١ ص ٥١ ، وابن حبان في البر والإحسان ج١ ص ٢٠٤ .
- (٣) راجع البدائع ج٢ ص ٩٩٢ ، مقدمات ابن رشد ج١ ص ١٧٩ ، المبسوط ج٢ ص ٥٩ ، الفواكه الدواني ج١ ص ٣٥٣ ، المجموع ج١ ص ٢٢٠ ، فتح البارى شرح صحيح البخارى لابن حجر ج١ ص ١١١ ، احكام الأحكام لابن دقيق العيد ج١ ص ٨ ، كشاف القناع ج٢ ص ٣١٤ ، شرح منتهى الارادات ج١ ص ٤٨٠ ، المحلى لابن حزم ج١ ص ١٦٠ ، نيل الأوطار للشوكانى ج٢ ص ١٩٧ ، البحر الزخار ج٢ ص ٢٣٦ .

رابعاً : المعقول :

ان الصوم امسك عن الأكل والشرب وتعمد القيء ، وعن الجماع وعن المعاصي ، فكل من أمسك عن هذه الوجوه - لو أجزأه الصوم بلا نية الصوم - لكان في كل وقت صائماً ، وهذا ما لا يقوله أحد .

ولأن صوم رمضان عبادة والعبادة اسم لفعل يأتيه العبد باختياره خالصاً لله تعالى يأمره ، والاختيار والاخلاص لا يتحققان بدون النية (١) .

أدلة المذهب الثاني :

استدل زفر على صحة مذهب بقوله تعالى : { فمن شهد منكم الشهر فليصمه } (٢) .

وجه الدلالة من الآية :

أمر الله سبحانه وتعالى بصوم الشهر مطلقاً عن شرط النية ، والصوم هو : الامسك وقد أتى به فيخرج عن العهدة .

ولأن النية انما تشترط لتعيين ، والحاجة إلى التعيين عند المزامعة ولا مزامعة لأن الوقت لا يحتمل إلا صوماً واحداً في حق المقيم وهو صوم رمضان ، فلا حاجة إلى التعيين بالنية (٣) .

أدلة المذهب الثالث :

استدل ابن حزم (٤) على وجوب النية في حق العامد بما استدل به المذهب

(١) البدائع ج٢ ص ٩٩٢ .

(٢) البقرة / ١٨٥ .

(٣) البدائع ج٢ ص ٩٩٢ .

(٤) هو : علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد ، عالم الأندلس في عصره ولد بقرطبة كانت له ولأبيه من قبله رئاسة الوزارة وتدبير بير المملكة ، فزهد بها وانصرف إلى العلم والتأليف وكان يستنبط الأحكام من الكتاب والسنة انتقد كثيراً من الفقهاء توفي في =

الأول ، ثم استدل على جواز صيام الناسى للنية إذا ذكرها في نهار اليوم التالي ولو في آخره بالأدلة الآتية :

من القرآن :

قوله تعالى {وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم} (١) .

وجه الدلالة من الآية :

أن الناسى للنية غير متعمد لتركها فلا اثم عليه ولا قضاء لما فاته من هذا اليوم (٢) .

ومن السنة :

١ - ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه " (٣) .

٢ - ما روى عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع قال : " أمر النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من أسلم : أن أذن في الناس : أن من أكل فليصم بقية يومه ، ومن لم يكن أكل فليصم ، فان اليوم يوم عاشوراء " (٤) .

= بتدوية ليلة بالاندلس وله في الفقه كتاب " المحلى " وله في الأصول " الأحكام " مات في جمادى الأولى سنة سبع وخمسين وأربع ومائة .
(راجع طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٤٢٦ ، ترجمة رقم ٩٨٢) .

(١) الأحزاب / ٥ .

(٢) المحلى لابن حزم ج٦ ص ١٦٥ .

(٣) رواه ابن ماجه بلفظ " وضع " باب ١٦ طلاق ج١ ص ٦٥٩ ، وسعيد بن منصور في سنته باب ما جاء في طلاق المكره القسم الأول من ج٢ بلفظ " إن الله عز وجل تجاوز لهذه الأمة عن النسيان والخطأ وما أكرهوا عليه " ، وابن حجر في فتح الباري باب طلاق المكره والسكران ج٩ ص ٣٢٠ ، والزيلعي في نصب الراية باب أحاديث في طلاق المكره ج٢ ص ٢٢٢ ، ج٢ ص ٦٤ .

(٤) أخرجه البخارى في صحيحه باب صيام يوم عاشوراء ج١ ص ٢٤٢ ، وأبو داود في باب " فضل صومه " ج٢ ص ٣٢٧ .

وجه الدلالة من الحديثين :

فى الحديث الأول : رفع النبى صلى الله عليه وسلم الاثم عن الناسى وفى الحديث الثانى : بيان لحكم صوم الفرض لمن لم يعلم به ، وصوم عاشوراء كان فرضاً على المسلمين قبل فرض صوم شهر رمضان وهذا الحكم نزل فيمن لم يعلم بوجوب الصوم عليه ، وكل من الناسى والجاهل والنائم يعلموا بوجوب الصوم عليهم ، فحكمهم كلهم هو الحكم الذى جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم من استدراك النية فى اليوم المذكور حتى علموا بوجوب صومه عليهم ، وسمى عليه السلام من فعل ذلك صائماً وجعل فعله صوماً^(١) .

مناقشة الأدلة

ناقش من قال بوجوب فرض النية أدلة زفر فقالوا :

مطلق اسم الصوم فى الآية ينصرف إلى الصوم الشرعى والامساك لا يصير صوماً شرعاً بدون النية .

أما قوله أن النية شرط للتعين وزمان رمضان متعين لصوم رمضان فلا حاجة إلى النية فتقول :

لا حاجة إلى النية لتعيين الوصف ، لكن تقع الحاجة إلى النية لتعيين الأصل

بيانه : أن أصل الامساك متردد بين أن يكون عادة أو حمية ، وبين أن يكون لله تعالى ، بل الأصل أن يكون فعل كل فاعل لنفسه ما لم يجعله لغيره فلا بد من النية ليصير لله تعالى ، ثم إذا صار أصل الامساك لله تعالى فى هذا الوقت بأصل النية والوقت متعين لفرضه يقع عن الفرض من غير الحاجة إلى تعيين الوصف^(١) .

(١) راجع المحلى لابن حزم ج٦ ص ١٦٥ : ١٦٦ .

(٢) البدائع ج٢ ص ٩٩٢ .

وقال ابن حزم فى مناقشته : قوله - رمضان موضع للصيام فلا معنى لنية الصوم فيه - حجة عليه مبطللة لقوله ، لأنه لما كان موضعاً للصوم لا للفطر أصلاً وجب أن ينوى ما افترض الله عليه من العبادة بذلك الصوم ، وأن يخلص النية لله تعالى فيها ، ولا يخرجها مخرج الهزل واللعب .

وجه آخر : وهو أن شهر رمضان أمرنا بأن نجعله وقتاً للصوم ، ونهينا فيه عن الفطر ، إلا حيث جاعنا النص بالفطر فيه ، فهو وقت للطاعة ، ووقت للمعصية العظيمة فمن عصى الله تعالى فيه وخالف أمره عز وجل فلم يصمه كما أمر ، فهو عاصى ، فلا بد ضرورة من قصد إلى الطاعة المفروضة وترك المعصية المحرمة وهذا لا يكون إلا بنية لذلك .

وجه ثالث : وهو أنه يلزم على هذا القول أن من لم يبق له من وقت صلاة الصبح إلا مقدار ركعتين فصلى ركعتين تطوعاً أو عابثاً ، أن يجزئه ذلك من صلاة الصبح ، لأن ذلك الوقت وقت لها ، لا لغيرها أصلاً وهذا هو القياس إن كان القياس حقاً (١) .

وبعد ذكر الآراء وأدلتها وما ورد عليها من مناقشات يتضح رجحان ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من اشتراط النية لصحة الصوم حتى تتبين العادة من العبادة .

(١) المحلى لابن حزم ج ٦ ص ١٦٢ .

آراء الفقهاء فى تعيين وقت النية

أجمع الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية والزيدية والامامية على أن الأفضل فى الصيامات كلها أن ينوى وقت طلوع الفجر ان أمكنه ذلك أو من الليل ، لأن النية عند طلوع الفجر تقارن أول جزء من العبادة حقيقة ، ومن الليل تقارنه تقديراً .

وإن نوى بعد طلوع الفجر فإن كان الصوم ديناً كقضاء رمضان فلا يجوز بالإجماع ، أما ان كان عيناً وهو صوم رمضان أو صوم التطوع خارج رمضان أو النذر المعين فقد اختلف الفقهاء فيه على ثلاثة آراء :

١ - فذهب أبو حنيفة وبعض الزيدية وبعض الامامية : إلى أنه تجزئ النية بعد الفجر وقبل الزوال فى الصيام المتعلق وجوبه بوقت معين مثل رمضان ، والنذر المعين ، والتطوع (١) .

٢ - وذهب مالك والظاهرية والناصر والمؤيد بالله من الزيدية والليث بن سعد : إلى أنه لا يجوز الصيام إلا بنية قبل الفجر فى جميع أنواع الصوم (٢) ، إلا أن الامام مالك أجاز لصوم شهر رمضان كله نية واحدة فى اليوم الأول منه واحتج بأن صوم رمضان كصلاة واحدة .

(١) راجع الهداية للميرغينانى ج١ ص١١٨ .

البدائع ج٢ ص٩٦ ، المبسوط ج٣ ص٦٢ ، رد المختار ج٢ ص٢٨٠ . شرح الأزهار ج٢ ص٩ ، البحر الزخاء ج٢ ص٢٣٧ ، اللعة الدمشقية ج٢ ص١٠٧ ، شرائع الإسلام للإمام جعفر بن الحسن ج١ ص١٨٧ .

(٢) راجع حاشية الدسوقي ج١ ص٥٢٠ ، منح الجليل لمحمد عيش ج١ ص٢٩٦ ، مقدمات ابن رشد ج١ ص١٧٨ ، بداية المجتهد لابن رشد ج١ ص٢٩٧ ، الفواكه النوانى ج١ ص٣٥٤ ، نيل الأوطار للشوكانى ج٢ ص١٩٦ ، السيل الجرار ج٢ ص١١٧ - شرح الأزهار ج٢ ص٩٠ .

٣ - وذهب الشافعي وأحمد وبعض الامامية : إلى أنه تجزئء النية بعد
الفجر في التطوع ولا تجزئء في الفروض (١) .

والسبب في اختلافهم :

تعارض الآثار الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك (٢) .

الأدلة

أدلة المذهب الأول :

استدل أبو حنيفة على جواز صوم رمضان بنية قبل الزوال بالآتي :

من القرآن : قال تعالى { أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم هن لباس
لكم وأنتم لباس لهن علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم
فالآن باسروهن واتبعوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط
الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل } (٣) .

وجه الدلالة من الآية :

أباح الشارع للمؤمنين الأكل والشرب والجماع في ليالي رمضان إلى بلوغ
الفجر وأمر بالصيام عنها بعد طلوع الفجر متأخراً عنه ، لأن " ثم " في قوله تعالى
{ ثم أتموا الصيام } للتعقيب مع التراخي فكان هذا أمراً بالصوم متراخياً عن أول
النهار ، والأمر بالصوم أمر بالنية إذ لا صحة للصوم شرعاً بدون النية ، فكان أمراً
بالصوم بنية متأخرة عن أول النهار ، فان أتى به فقد أتى بالمأمور فيخرج عن

(١) الأم للشافعي ج٢ ص ٥٢ : ٨١ ، ٨٢ ، نهاية المحتاج للرملي ج٢ ص ١٥٨ ، المجموع شرح
المهذب ج٦ ص ٢٢٠ ، المغني لابن قدامة ج٢ ص ٩١ ، ٩٦ ، المقنع ص ٦٣ ، كشف القناع
ج٢ ص ٢١٤ ، شرح منتهى الإرادات ج١ ص ٤٧٨ ، شرائع الإسلام ج١ ص ١٨٧ : ١٨٨ .
(٢) بداية المجتهد ج١ ص ٢٩٧ .
(٣) البقرة / ١٨٧ .

العهد . وفيه دلالة أن الامساک في أول النهار يقع صوماً ، وجدت فيه النية أو لم توجد ، لأن اتمام الشيء يقتضى سابقية وجود بعض منه ، ولأنه صام رمضان في وقت متعين شرعاً لصوم رمضان لوجود ركن الصوم مع شرائطه التي ترجع إلى الأهلية والمحلية ، ولا كلام في سائر الشرائط ، وإنما الكلام في النية ووقتها وقت وجود الركن وهو الامساک وقت الغذاء المتعارف ، والامساک في أول النهار شرط وليس بركن ، لأن ركن العبادة ما يكون شاقاً على البدن مخالفاً للعادة ، وذلك هو الامساک وقت الغذاء المتعارف ، فأما الامساک في أول النهار فمعتاد فلا يكون ركناً ، بل يكون شرطاً لأنه وسيلة إلى تحقيق معنى الركن إلا أنه لا يعرف كونه وسيلة للحال لجواز أن لا يتوى وقت الركن ، فإذا نوى ظهر كونه وسيلة من حين وجوده ، والنية تشترط لصيرورة الامساک الذي هو ركن عبادة ، لا لما يصير عبادة بطريق الوسيلة (١) .

ومن السنة :

١ - ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم بعدما شهد الأعرابي برؤية الهلال " ألا من أكل فلا يأكل بقية يومه ، ومن لم يأكل فليصم " (٢) .

وجه الدلالة من الحديث :

دل الحديث على أن الامساک في أول النهار يقع صوماً في رمضان وجدت فيه النية أو لم توجد (٣) .

٢ - ما روى من حديث سلمة بن الأكوع قال : " أمر النبي صلى الله عليه

(١) البدائع ج٢ ص٩٩٨ .

(٢) لم أجده : ورواه أبو داود عن ابن عباس بلفظ " يا بلال أذن في الناس فليصوموا غداً " ج٢ ص٣٠٢ ، باب شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان ، والدارقطني ج٢ ص١٥٨ ، وبقيّة الحديث إنما هو في قصة عاشوراء أخرجه الشيخان من حديث سلمة بن الأكوع .

(٣) الهداية للميرغيناني ج١ ص١١٨ ، المبسوط للسرخسي ج٢ ص٦٢ .

وسلم رجلاً من أسلم أن أذن في الناس أن من كان أكل فليصم بقية يومه ومن لم يكن أكل فليصم فان اليوم يوم عاشوراء .

وجه الدلالة من الحديث :

كان عاشوراء في ذلك الوقت واجباً ، وكان ذلك النداء والأمر بالصوم في النهار فدل على أن النية تصح في نهار الصوم (١) .

ثم استدل أبو حنيفة على جواز صوم التطوع بنية بعد الفجر وقبل الزوال بالآتي :

عن عائشة رضی الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدخل على أمه فيقول هل عندكم من غذاء ؟ فان قالوا لا قال " فاني صائم " (٢) .

وجه الدلالة من الحديث :

الحديث به دليل على جواز الصوم عند عدم تبييت النية في صوم التطوع (٣)

أما اشتراط النية قبل الزوال فبناء على أن صوم النفل غير مجزئ كصوم الفرض ، ويصير صائماً من أول النهار لكن بالنية الموجودة وقت الركن وهو الإمساك وقت الغذاء المتعارف ، فإذا نوى بعد الزوال فقد خلا بعض الركن عن الشرط فلا يصير صائماً شرعاً (٤) .

(١) السيل الجرار ج٢ ص ١١٦ ، البحر الزخار ج٢ ص ٢٣٧ .

(٢) رواه أبو داود في باب الرخصة في ذلك ج١ ص ٣٢٩ ، والترمذي في باب (صيام التطوع من غير تبييت ج٣ ص ١٠٢ ، والدارقطني ج٢ ص ١٧٥ ، والشوكاني في نيل الأوطار ج٢ ص ١٩٧ .

(٣) راجع نيل الأوطار ج٢ ص ١٩٧ ، والبحر الزخار ج٢ ص ٢٣٧ .

(٤) البادئ ج٢ ص ٩٩٧ .

أدلة المذهب الثاني : ٢

١ - ما روى عن حفصة رضى الله عنها أنه قال عليه الصلاة والسلام : " من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له " (١) .

٢ - وما روى عن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال : " لا يصوم إلا من أجمع الصيام قبل الفجر " (٢) .

وجه الدلالة من هذين الحديثين :

فى هذين الحديثين دليل على وجوب تثبيت النية من الليل وإيقاعها فى جزء من أجزاء الليل ، وقوله " فلا صيام " - فى الحديث الأول - نكرة فى سياق النفى فيعم كل صيام . ومعنى " أجمع " فى الحديث الثانى من الإجماع وهو احكام النية والعزيمة يقال أجمعت رأى وأزمت بمعنى واحد (٣) .

أدلة المذهب الثالث : ؟

أولاً : دليل تثبيت النية فى صوم الفرض :

استدل هذا المذهب على وجوب تثبيت النية فى صوم الفرائض بما استدل به الفريق الثانى من حديث حفصة " من لم يبيت الصيام " ثم قالوا فى وجه الدلالة : ان هذا الحديث محمول على صوم الفروض فقط بقريظة خبر عائشة الآتى ذكره (٤)

(١) رواه أبو داود فى سننه باب النية فى الصيام ج٢ ص ٣٢٩ . والشوكانى فى نيل الأوطار ج٢ ص ١٩٥ ، والدارقطنى فى سننه ج٢ ص ١٧٢ ، والترمذى فى باب (ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل) ج٢ ص ٩٩ .

(٢) رواه الترمذى فى باب (ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل ج٢ ص ٩٩ ، والدارقطنى فى سننه ج٢ ص ١٧٢ والشوكانى فى نيل الأوطار ج٢ ص ١٩٦ ، وابن حجر العسقلانى فى الدراية فى تخرىج أحاديث الهداية ج١ ص ٢٧٥ ، دار المعرفة بيروت .

(٣) راجع بداية المجتهد ج١ ص ٣٩٧ ، مقدمات ابن رشد ج١ ص ١٧٨ ، ١٨٠ ، المحلى لابن حزم ج٢ ص ١٦١ ، نيل الأوطار ج٤ ص ١٩٦ ، السيل الجرار ج٢ ص ١١٧ .

(٤) نهاية المحتاج ج٢ ص ١٥٨ ، المجموع شرح المذهب ج٢ ص ٣٢٠ : ٣٢٣ ، المغنى لابن قدامة ج٢ ص ٩١ ، كشاف القناع ج٢ ص ٣١٤ ، شرح منتهى الإرادات ج١ ص ٤٧٨ .

ثم استدل الشافعى على وجوب التبييت لكل ليلة لظاهر الخبر لأن كل يوم عبادة مستقلة لتخلل اليومين بما يناقض الصوم كالصلاة يتخللها السلام فتحتاج إلى نية جديدة (١) .

ثانيا : دليل جواز صيام التطوع عند عدم تبييت النية :

١ - عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها قالت : كان النبى صلى الله عليه وسلم يأتينا فيقول : هل عندكم من غداء ؟ " فان قلنا نعم تغدى " ، وإن قلنا لا قال : " انى صائم " (٢) .

٢ - ما روى عن سلمة بن الأكوع قال " بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من أسلم يوم عاشوراء ، فأمره أن يؤذن فى الناس : من كان لم يصم فليصم ، ومن كان أكل فليتم صيامه إلى الليل " (٣) .

وجه الدلالة من الحديثين :

كل من الحديثين دليل على أن صوم التطوع يجوز بنية من النهار (٤) .

ثم استدل الشافعى فى الزصح عنده بحديث عائشة على اختصاص النية بما قبل الزوال لأن الغذاء بفتح العين اسم لما يؤكل قبل الزوال والعشاء اسم لما يؤكل بعده ، وإدراك معظم النهار به غالباً بالنسبة لمن يريد صوم النقل (٥) .

(١) نهاية المحتاج ج٢ ص ١٥٨ ، المجموع ج٦ ص ٢٢٠ : ٢٢٣ .

(٢) تقدم تخريجه ص ٧٥٥ .

(٣) تقدم تخريجه ص ٧٥٤ .

(٤) راجع : نهاية المحتاج ج٢ ص ١٥٩ ، المجموع ج٦ ص ٢٢٤ : ٢٢٥ . المعنى ج٢ ص ٩٦ ، كشاف القناع ج٢ ص ٣١٧ ، شرح منتهى الارادات ج١ ص ٤٨٠ ، نيل الأوطار ج٤ ص ١٩٧ .

(٥) نهاية المحتاج ج٢ ص ١٥٩ ، المجموع ج٦ ص ٢٢٤ .

من القياس :

ان الصلاة يخفف نقلها عن فرضها بدليل أنه لا يشترط القيام لنقلها وتجوز في السفر على الراحة إلى غير القبلة فكذا الصيام (١) .

المناقشة

ناقش الأحناف دليل من قال بوجوب تبييت النية في رمضان فقالوا : حديث " لا صيام لمن لم يجمع الصيام ، من الأحاد فلا يصلح ناسخاً للكتاب لكنه يصلح مكملاً له فيحمل على تقي الكمال كقول النبي صلى الله عليه وسلم " لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد " (٢) ليكون عملاً بالدليلين بقدر الامكان (٣) .

وناقش الحنابلة دليل الأحناف القائل " ألا من أكل فلا يأكلن بقية يومه " فقالوا : أن النبي صلى الله عليه وسلم قد سمى الأمساك هنا صياماً تجوزاً ، لأن الأمساك بقية اليوم بعد الأكل ليس بصيام شرعى ، ثم لو ثبت أنه صيام فالفرق بين ذلك وبين رمضان أن وجوب الصيام تجدد في أثناء النهار فأجزأته النية حين تجدد الوجوب كمن كان صائماً تطوعاً فنذر اتمام صوم بقية يومه فانه تجزئه نيته عند نذره بخلاف ما إذا كان النذر متقدماً .

والفرق بين التطوع والفرض من وجهين :

أحدهما : أن التطوع يمكن الاتيان به في بعض النهار بشرط عدم المفطرات في أوله بدليل قوله عليه السلام " فليصم بقية يومه " فإذا نوى صوم التطوع من

(١) المغنى لابن قدامة ج٢ ص ٩٦ ، كشاف القناع ج٢ ص ٢١٧ ، شرح منتهى الارادات ج١ ص ٤٨٠ .

(٢) رواه الدارقطنى في باب الحث لجار المسجد على الصلاة فيه ج١ ص ٤٢٠ وقال الحديث فيه سليمان بن داود اليمامى ، قال ابن معين : ليس بشيء وقال البخارى : منكر الحديث .

(٣) راجع البدائع ج٢ ص ١٩٩٨ .

النهار كان صائماً بقية النهار دون أوله والفرض يكون واجباً في جميع النهار ولا يكون صائماً بغير النية .

والثانى : أن التطوع سُمح في نيته من الليل تكثيراً له فإنه قد يبدو له الصوم في النهار فاشتراط النية في الليل يمنع ذلك فسامح الشرع فيها كمسامحته في ترك القيام في صلاة التطوع وترك الاستقبال فيه في السفر تكثيراً له بخلاف الفرض (١) .

وقد ناقش ابن حزم قول مالك وهو جواز نية ،احدة في اليوم الأول للشهر كله بحجة أن صوم رمضان كصلاة واحدة فقال : هذا قياس مع الفارق لأن الصلاة الواحدة لا يحول بين أعمالها - بعدد - ما ليس منها أصلاً ، وصيام رمضان يحول بين كل يومين منه ليل يبطل فيه الصوم جملة ويحل فيه الأكل والشرب والجماع فكل يوم له حكم غير حكم اليوم الذي قبله واليوم الذي بعده وقد يمرض فيه أو يسافر أو تحيض المرأة فيبطل الصوم وكان بالأمس صائماً ويكون غداً صائماً .

وإنما صوم شهر رمضان كصلوات اليوم واللييلة يحول بين كل صلاتين ما ليس بصلاة فلا بد لكل صلاة عن نية فكذلك لا بد لكل يوم في صومه من نية (٢) .

وقد ناقش من قال بجواز صوم التطوع بنية من النهار أدلة من قال بعدم الجواز فقالوا أن حديث " لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل " مخصص بما روى عن السيدة عائشة " أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل ذات يوم فقال هل عندكم من شيء ؟ قلنا لا قال : فاني إذا صائم " .

(١) المغنى لابن قدامة ج٢ ص ٩٢ .

(٢) راجع المحلى لابن حزم ج٦ ص ١٦٣ : ١٦٤ .

على أن حديث عائشة أصح أما حديث المخالفين فإنه من رواية ابن لهيعة
ويحيى بن أيوب وقد سئل أحمد عنه فقال : ماله عندي ذلك الاسناد إلا أنه عن ابن
عمر وحفصة اسنادان جيدان (١) .

وقد اعترض من قال بوجوب تبييت النية في التطوع فقالوا : أن حديث عائشة
محمول على أن النبي صلى الله عليه وسلم قد كان نوى الصوم من الليل وإنما
أراد الفطر لما ضعف عن الصوم وهو محتمل لاسيما على رواية " ثم أتانا يوماً
آخر فقلنا يا رسول الله أهدى لنا حيس (٢) فقال أرينيه فلقد أصبحت صائماً
فأكل " (٣) .

وبعد عرض الآراء وذكر أدلتها وما ورد على بعضها من مناقشات يتضح
رجحان رأى من قال بوجوب تبييت النية في صوم الفرض ، وجواز الصوم عند عدم
تبييت النية في صوم التطوع حتى يسهل على الإنسان الاكثار منه وقياساً على
الصلاة في عدم وجوب القيام في نقلها .

(١) راجع المغنى ج٢ ص ٩٦ .

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ج٤ ص ١٩٧ .

(٣) رواه الدارقطني في سننه ج٢ ص ١٧٦ وقال اسناده صحيح

آراء الفقهاء

فيمن أتى بمفرد من مفردات الصوم ناسياً

أولاً : حكم من جامع ناسياً لصومه :

عرفنا فيما سبق أن الصوم معناه الامساک عن شهوتی البطن والفرج فاذا أتى بشيء يخالف هذا الامساک فاما أن يأتي به عامداً أو ساهياً .

فان جامع عامداً في نهار رمضان فقد اتفق الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية والزيدية والامامية والاباضية على وجوب الكفارة (١) على مع جامع عمداً لأنه هتك حرمة الشهر ، وتكامل الجنابة صورة ومعنى ، ولقضاء الشهوة (٢) .

ثم اختلف الفقهاء في المرأة إذا طاعت الرجل على رأيين : فذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد إلى أن المرأة يجب عليها الكفارة وهو قول للشافعية (٣) وبعض الزيدية والامامية والاباضية .

(١) الكفارة هي : عتق رقبة سليمة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع الصوم فاطعام ستين مسكيناً ، لكل مسكين مد من برأ ونصف صاع من غيره مما يجزئ في فطره (راجع شرح منتهى الارادات ج ١ ص ٤٨٦) .

(٢) البدائع ج ٢ ص ١٠٢٥ ، المبسوط ج ٢ ص ٦٥ ، حاشية رد المحتار ج ٢ ص ٣٩٤ ، ٣٩٧ المنونة الكبرى ج ١ ص ١٩١ ، بداية المجتهد ج ١ ص ٤٠٩ ، ٤١١ ، منح الجليل ج ١ ص ٤٠٢ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ٥٢٢ ، الفواكه الرواني ج ١ ص ٣٥٥ ، ٣٦٨ ، الأم للشافعية ج ٢ ص ٨٤ ، المجموع شرح المذهب ج ٢ ص ٣٦٢ . المغني لابن قدامة ج ٢ ص ١٢٠ ، المقنع ج ٢ ص ٦٤ ، كشاف القناع ج ٢ ص ٢٢٢ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص ٤٨٤ المحلى لابن حزم ج ١ ص ١٨٥ ، السيل الجرار ج ٢ ص ١٢٢ ، البحر الزخار لابن المرتضى ج ٢ ص ٤٨٤ ، شرح الأزهار ج ٢ ص ١٧٢ ، اللعة دمشقية أحمد بن جمال العامل ج ٢ ص ١٨٥ ، دار احياء التراث العربي بيروت ، شرح كتاب النيل وشفاء العليل لمحمد بن يوسف اطفيش ج ٢ ص ٣٩٩ ، شرائع الاسلام ج ١ ص ١٩٠ .

(٣) المبسوط ج ٢ ص ٧٢ ، البدائع ج ٢ ص ٦٠٢٥ المنونة الكبرى ج ١ ص ١٩١ ، بداية المجتهد ج ١ ص ٤١٤ ، منح الجليل ج ١ ص ٤٠٤ ، نهاية المحتاج للرملی ج ٢ ص ٢٠١ ، المغني ج ٢ ص ١٢٢ ، المقنع ص ٦٤ ، كشاف القناع ج ٢ ص ٣٢٥ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ص ٤٨٥ ، البحر الزخار ج ٢ ص ٢٥٠ ، شرح الأزهار ج ٢ ص ١٧ ، اللعة دمشقية ج ٢ ص ١٠١ ، شرح كتاب النيل ج ٢ ص ٤٠١ ، شرائع الاسلام ج ١ ص ١٩٠ .

وذهب الشافعى فى الجديد وداود وبعض الزيدية إلى أن الكفارة لا تجب إلا على الرجل لأن النبى لم يبلغ أنه قال تكفر المرأة ، فان قال قائل فما بل الحد عليها فى الجماع ولا تكون الكفارة عليها قيل الحد لا يشبه الكفارة ألا ترى أن الحد يختلف فى الحر والعبد والثيب والبكر ولا يختلف الجماع عامداً فى رمضان (١) .

أما إذا جامع ناسياً فقد اختلف الفقهاء فى ذلك على ثلاثة آراء : فذهب أبو حنيفة والشافعى وابن حزم وبعض الزيدية والامامية والاباضية إلى أنه لا يجب عليه شيء وهو قول لأحمد (٢) .

وذهب مالك وبعض الزيدية إلى أنه يجب عليه القضاء فقط (٣) . وهو قول سفيان الثورى .

وذهب أحمد وعطاء وابن الماجشون من المالكية : إلى أنه يجب عليه القضاء والكفارة (٤) .

وسبب اختلافهم فى قضاء الناسي :

معارضة الأثر الوارد فى ذلك للقياس ، فأما القياس فهو : تشبيهه ناسي

(١) الأم للشافعى ج٢ ص ٨٥ ، نهاية المحتاج ج٢ ص ٢٠١ ، سبل السلام ج٢ ص ٦٦٧ ، البحر الزخار ج٢ ص ٢٥٠ ، شرح الأزهار ج٢ ص ١٧ .

(٢) المبسوط للسرخسى ج٢ ص ٦٥ ، البدائع ج٢ ص ١٠٣ ، حاشية رد المحتار ج٢ ص ٣٩٤ ، الأم للشافعى ج٢ ص ٨٤ ، المجموع ج٢ ص ٣٦٦ ، المغنى ج٢ ص ١٢١ ، المقنع ص ٦٤ ، المحلى ج٢ ص ١٨٥ ، سبل الإسلام ج٢ ص ٦٦٠ ، السيل الجرار ج٢ ص ١٢٢ ، البحر الزخار ج٢ ص ٢٥٠ ، شرح الأزهار ج٢ ص ١٩ ، اللعة الدمشقية ج٢ ص ٩١ ، شرح كتاب النيل ج٢ ص ٣٩٩ .

(٣) المدونة الكبرى ج١ ص ١٨٥ ، منح الجليل ج١ ص ٤٠٣ ، بداية المجتهد ج١ ص ٤١٢ ، الفواكه الدوانى ج١ ص ٣٦٨ : ٣٦٩ ، شرح الأزهار ج٢ ص ٢٠ ، البحر الزخار ج٢ ص ٢٥ .

(٤) منح الجليل ج١ ص ٤٠٢ ، الفواكه الدوانى ج١ ص ٣٦٩ ، المغنى لابن قدامة ج٢ ص ١٢٢ ، المقنع ص ٦٤ ، كشف القناع ج٢ ص ٢٢٤ ، شرح منتهى الإرادات ج١ ص ٤٨٤ .

الصوم بناسى الصلاة ، فمن شبهه بناسى الصلاة أوجب عليه القضاء كوجوبه بالنص على ناسى الصلاة .

وأما الأثر المعارض بظاهره لهذا القياس فهو ما أخرجه البخارى ومسلم عن أبى هريرة قال : قال صلى الله عليه وسلم " من نسى وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه " (١) .

الأدلة

استدل المذهب الأول بالقياس :

فقالوا : ان الجماع معنى حرمة الصوم فإذا وجد منه ناسياً لم يفسده كالاكل (٢) . وقد روى عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " من أفطر فى رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة " وورد لفظ من أفطر يعم الجماع وإنما خص الأكل والشراب لكونهما الغالب فى النسيان (٣) .

واستدل المذهب الثانى بالقياس أيضا :

فقد شبهوا ناسى الصوم بناسى الصلاة فكما أن الناسى فى الصلاة يجب عليه القضاء فكذا الصائم ، أما الكفارة فلا تجب عليه لأنها وجبت لرفع الإثم وهو محطوط عن الناسى (٤) .

واستدل المذهب الثالث بالسنة والقياس :

فمن السنة : ما روى عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : " جاء رجل إلى

(١) بداية المجتهد ج١ ص ٤١٢ .
(٢) الام للشافعى ج٢ ص ٨٦ ، نيل الأوطار ج٤ ص ٢١٥ ، السيل الجرار ، ج٢ ص ١٢٢ .
(٣) سبل السلام ج٢ ص ٦٦٠ ، المبسوط للسرخسى ج٢ ص ٦٥ ، المجموع ج٢ ص ٣٦٧ .
(٤) بداية المجتهد ج١ ص ٤١٢ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : هلكت يا رسول الله ، قال : وما أهلكك ؟ قال : وقعت على امرأتي في رمضان قال : هل تجد ما تعتق رقبة ؟ قال : لا ، قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا ، قال : فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً ؟ قال : لا ، ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر ، فقال : تصدق بهذا فقال : أفقر منا ؟ فما بين لابتيتها أهل بيت أحوج إليه منا ، فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه ، ثم قال : اذهب فأطعمه أهلك * (١) .

وجه الدلالة من الحديث :

أن النبي صلى الله عليه وسلم أرجب على الذي جامع امرأته في نهار رمضان الكفارة ولم يسأله ان كان عامداً أم ناسياً ولو افترق الحال لسأل واستفصل .

ولأن سؤال السائل كالمعاد في جواب النبي صلى الله عليه وسلم ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من وقع على امرأته في رمضان ، فليعتق رقبة " .

ومن القياس :

ان الصوم عبادة تحرم الوطد فاستوى فيها عمده وسهوه كالحج ، ولأن افساد الصوم ووجوب الكفارة حكمان يتعلقان بالجماع لا تسقطهما الشبهة فاستوى فيهما العمد والسهر (٢) .

(١) رواه البخارى في صحيحه باب اذا جامع في رمضان ج١ ص٣٣١ ، وأبو داود في سننه باب كفارة من أتى أهله في رمضان ج٢ ص٢١٢ ، والترمذى في سننه باب ما جاء في كفارة الفطر في رمضان ج٢ ص٩٢ .

(٢) المغنى لابن قدامة ج٢ ص١٢٢ ، وكشاف القناع ج٢ ص٢٢٤ ، شرح منتهى الارادات ج١ ص٤٨٥ .

المناقشة

ناقش المذهب الأول دليل المذهب الثالث فقالوا ان الحديث دليل على المجمع العام فلم يوجب عليه السلام الكفارة إلا عليه ، وقد قال عليه السلام " إن دماكم وأموالكم عليكم حرام " فلا يحل مال أحد بغير نص أو اجماع متيقن ، ولا يحل لأحد ايجاب غرامة لم يوجبها القرآن ولا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيتعدى بذلك حدود الله ، ويبيح المال المحرم ويشرح ما لم يأذن به الله تعالى (١) .

وقال سفيان الثوري وهو من الفريق الثاني رداً على حديث المذهب الأول : ان الحديث ورد في الأكل والشرب والجماع ليس في معناه لأن زمان الصوم زمان وقت للأكل عادة فيبتلى فيه بالنسيان وليس بوقت الجماع عادة فلا تكثر فيه البلوى ، وأجيب : بأنه قد ثبت بالنص : المساواة بين الأكل والشرب والجماع في حكم الصوم فإذا ورد نص في أحدهما كان وروداً في الآخر كمن يقول لغيره اجعل زيداً وعمراً في العطية سواء ثم يقول اعط زيداً درهماً كان ذلك تنصيماً على أنه يعطى عمر أيضاً درهماً (٢) .

وقال المذهب الثالث : ان قيل في الحديث ما يدل على الجماع العمدة وهو قول المجمع للنبي صلى الله عليه وسلم " هلكت " قلنا : يجوز أن يخبر عن هلكته لما يعتقد في الجماع مع النسيان من افساد الصوم وخوفه من غير ذلك (٣) .

الرأي الراجح

وبعد عرض الآراء وما ورد عليها من أدلة ومناقشات يتبين رجحان الرأي الأول القائل بأن المجمع الناسى ليس عليه قضاء أو كفارة .

(١) المطى لابن حزم ج٦ ص ١٨٦ .

(٢) المبسوط للسرخسي ج٢ ص ٦٥ : ٦ .

(٣) المغنى ج٢ ص ١٢٢ .

فأما القضاء فلأن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نسي وهو صائم فأكَل
أو شرب فليتم صومه * (١) فقد أمره النبي صلى الله عليه وسلم باتمام الصيام
وسمى يومه صوماً والذي جامع ناسياً كالذي أكل ناسياً .

وأما الكفارة فقد أوجبها النبي صلى الله عليه وسلم على المجمع وقد كان
عامداً لأنه لو كان ناسياً لبين ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم .

ثانياً : حكم من أكل أو شرب ناسياً :

اختلف الفقهاء فيمن أكل أو شرب ناسياً هل يبطل صومه أم لا على قولين :
فذهب جمهور الفقهاء من الحنفية وبعض المالكية والشافعية والحنابلة
والظاهرية وبعض الزيدية والامامية وبعض الإباضية إلى أن من أكل أو شرب ناسياً
فهو على صومه ولا قضاء عليه . وهو قول على رضى الله عنه وأبى هريرة وابن عمر
وعطاء وطاوس والأوزاعي والثوري (٢) .

وذهب مالك وبعض الشافعية وبعض الزيدية وبعض الإباضية إلى أن من أكل
أو شرب ناسياً فهو مضطر ويجب عليه القضاء (٣) .

(١) رواه الدارقطني في سننه ج٢ ص ١٧٩ وقال هو من رواية مندل وعبد الله بن سعيد وهما
ضعيفان .

(٢) راجع الهداية للمرغيناني ج١ ص ١٢٢ ، المسبوط ج٢ ص ٦٥ ، البدائع ج٢ ص ١٠٢٦ :
١٠٢٧ ، حاشية رد المختار ج٢ ص ٣٩٤ ، منح الجليل ج١ ص ٣٩٩ ، حاشية الدسوقي ج١
ص ٥٢٧ ، ٥٢٧ ، الفواكه الدواني ج١ ص ٢٥٧ ، الأم للشافعي ج٢ ص ٨٢ ، المجموع ج٢
ص ٣٥١ ، ٣٦٧ ، المغنى ج٢ ص ١١٦ ، المقنع ص ٦٤ ، كشف القناع ج٢ ص ٢٢٠ ، شرح
منتهى الارادات ج١ ص ٤٨١ ، المحلى لابن حزم ج٦ ص ١٧٥ ، السيل الجرار ج٢ ،
ص ١٢١ ، شرح الأزهار ج٢ ص ٢٠ ، اللمعة الدمشقية ج٢ ص ٩١ ، شرح كتاب النيل ج٢
ص ٤٢١ ، شرائع الاسلام ج١ ص ١٩٠ .

(٣) راجع : المدونة الكبرى ج١ ص ١٨٥ ، منح الجليل ج١ ص ٣٩٨ ، حاشية الدسوقي ج١
ص ٥٢٧ ، ٥٢٧ ، الفواكه الدواني ج١ ص ٢٥٧

الأدلة

استدل المذهب الأول بالسنة والقياس .

فمن السنة : ما روى عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إذا أكل أحدكم أو شرب ناسياً فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه " (١) .

وفى لفظ آخر " من أكل أو شرب ناسياً فلا يفطر فانما هو رزق رزقه الله " (٢) .

وجه الدلالة من الحديث :

الحديث دليل على أن من أكل أو شرب ناسياً لصومه فانه لا يفطره ذلك لدلالة قوله " فليتم صومه " على أنه صائم حقيقة (٣) .

ومن القياس :

ان الصوم عبادة ذات تحليل وتحريم فكان فى محظوراتها ما يختلف عمده وسهوه كالحج (٤) .

واستدل المذهب الثاني بالقياس :

فقالوا : ان ما لا يصح الصوم مع شيء من جنسه عمداً لا يجوز مع سهوه كالجماع وترك النية .

(١) رواه البخارى فى صحيحه باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً ج١ ص ٣٣٠ ، والدارقطنى فى سننه ج١ ص ١٧٨ .

(٢) رواه الدارقطنى فى سننه ج٢ ص ١٧٩ وقال إسناد صحيح ، والترمذى فى سننه باب (ما جاء فى الصائم يأكل أو يشرب) ج٢ ص ٩١ .

(٣) راجع المبسوط للسرخسى ج٢ ص ٦٥ ، الأم للشافعى ج٢ ص ٨٣ ، المجموع ج٦ ص ٣٦٦ شرح منتهى الارادات ج١ ص ٤٨٢ ، كشف القناع ج٢ ص ٣٢٠ ، المغنى ج٢ ص ١١٩ سبل السلام ج٢ ص ٦٦٠ ، نيل الأوطار ج٤ ص ٢٠٦ ، السيل الجرار ج٢ ص ١٢١ .

(٤) راجع المغنى ج٢ ص ١١٩ .

والامساك عن المفطرات ركن الصوم فحكمه حكم من نسى ركناً من الصلاة فإنه تجب عليه الاعادة وان كان ناسياً . ولأن النسيان نوع من التفريط (١) .

المناقشة

ناقش المذهب الأول أدلة المذهب الثاني فقالوا :

لا يجوز قياس من أفطر ناسياً على من ترك النية لأن النية ليس تركها فعلاً ، ولأنها شرط والشروط لا تسقط بالسهو بخلاف المبطلات ، والجماع حكمه أغلظ ويمكن التحرز عنه .

وأما القياس على الصلاة فهو قياس فاسد الاعتبار لأنه في مقابلة النص على أنه منازع في الأصل وقد أخرج أحمد عن بعض الصحابييات * أنها كانت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتى بقصعة من ثريد فأكلت منها ثم تذكرت أنها كانت صائمة فقال لها نو اليبدين الآن بعد ما شبعتم فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم * أتمى صومك فانما هو رزق ساقه الله إليك * (٢) .

وناقش المذهب الثاني دليل المذهب الأول فقالوا : الاستدلال بالحديث لا يصح لأنه خبر واحد مخالف للقاعدة .

وأجيب بأن الحديث قاعدة مستقلة في باب الصيام ولو فتح باب رد الأحاديث الصحيحة بمثل هذا لما بقي من الحديث إلا القليل ، ولرد من شاء ما شاء (٣) .

(١) راجع حاشية النسوي ج١ ص ٥٢٧ .

(٢) راجع الأم للشافعي ج٢ ص ٨٢ ، سبل السلام ج٢ ص ٦٦٠ .

(٣) راجع نيل الأوطار للشوكاني ج٤ ص ٢٠٧ .

الرأى الراجح

وبعد عرض آراء المذاهب وأدلتها وما ورد على بعضها يترجح رأى الجمهور لقوة أدلته ولأن قوله موافق لقوله تعالى { ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم } (١)
فالنسيان ليس من كسب القلوب ، وموافق للقياس فى ابطال الصلاة بعدم الأكل لا بنسيانه .

(١) البقرة / ٢٢٥ .

حكم من خالف أهداف الصوم العليا ناسياً

علمنا فيما سبق أن الصوم شرعاً هو الامتناع عن شهوتى البطن والفرج .
فهل من فعل ذلك وامتنع يكون قد أدى ما عليه ووصل إلى أهداف الصوم العليا
رغم اتيانه لبعض المعاصى وللإجابة على ذلك نقول :

كف الجوارح عن الحرام واجب فى كل زمان ومكان ويتأكد ذلك فى الصوم ،
فيجب على الصائم ضبط الظاهر والباطن وكف الجوارح عن الآثام فليس من
الحلال أن يمسك الصائم عن المباح ويفطر بحرام الآثام " قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : كم من صائم حظه من صيامه الجوع والعطش " (١) فهذا هو الذى
يصوم عن الحلال من الطعام ويفطر على الحرام .

وأفات الجوارح كثيرة وسنبداً بأفات اللسان لأن أكثر ما يدخل الناس النار
الجم والفرج فقد روى عن معاذ بن جبل قال : قلت يا رسول الله أتؤاخذ بما نقول ؟
فقال " تكلمت أمك يا ابن جبل وهل يكب الناس على مناخرهم إلا حصائد
الاستنهم " (٢) .

فمن آفات اللسان : آفة الخوض فى الباطل وهو : الكلام فى المعاصى
كحكاية أحوال النساء ومجالس الخمر وغيرها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
" أعظم الناس خطايا يوم القيامة أكثرهم خوضاً فى الباطل " (٣) وإليه الإشارة
بقوله تعالى " وكنا نخوض مع الخائضين " (٤) ، ومنها : آفة الفحش والسب وبذاءة
اللسان وهو منهى عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إياكم والفحش فان

(١) أخرجه أحمد بن حنبل فى مسنده ج٢ ص ٤٤١ ، والدارمى فى سننه كتاب الرقاق باب فى
حفظ اليد ج١ ص ٢٠٧ .

(٢) أخرجه الترمذى فى كتاب الايمان باب ما جاء فى حرمة الصلاة ج٤ ص ٢٨٠ ، وأحمد فى
مسنده ج٥ ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

(٣) أخرجه ابن أبى الدنيا والطبرانى موقوفاً على ابن مسعود .

(٤) المدثر / ٤٥ .

الله تعالى لا يحب الفحش ولا التفحش * (١) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذيء * (٢) .

ومنها أفة السخرية والاستهزاء وهي الاستهانة والتحقير والتنبيه على العيوب والنقائص على وجه يضحك منه ، وهو محرم قال تعالى { يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن } (٣) والمعنى : أى لا تستحقره استصغاراً ففعله خير منك ، وقال رسول صلى الله عليه وسلم " من غير أخاه بذنب قد تاب منه لم يمت حتى يعمله " (٤) وكل هذا يرجع الى استحقر الغير والضحك عليه واستهانة به واستصغاراً له .

ومنها : أفة افشاء السر وهو منهى عنه وحرام إذا كان فيه من الايذاء والاضرار والتهاون بحق الناس قال رسول صلى الله عليه وسلم " إذا حدث الرجل الحديث ثم التفت فهي أمانة " (٥) .

ومنها : الكذب فى القول واليمين وهو من قبائح الذنوب وفواحش العيوب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "اياكم والكذب فإنه مع الفجور وهما فى النار" (٦) . وقال ابن مسعود قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا يزال العبد يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذاباً " (٧) . وقال رسول الله صلى الله عليه

-
- (١) أخرجه النسائى فى السنن الكبرى باب التفسير ، وأحمد فى مسنده ج٢ ص ٤٣١ والحاكم فى المستدرک كتاب الايمان باب الظلم ظلمات يوم القيامة ج١ ص ١٢ .
(٢) أخرجه الترمذى كتاب البر والصلة باب ما جاء فى اللعنة ج٢ ص ٣٩٢ وهو فى سبل السلام ج٤ ص ١٥٩١ .
(٣) الحجرات / ١١ .
(٤) أخرجه الترمذى فى سننه كتاب صفة القيامة ج٤ ص ٢٢٦ وقال حديث حسن غريب ، وابن أبى الدنيا فى كتاب ذم الغيبة ص ١٩٠ رقم ١٥١ ، وهو فى سبل السلام للصنعانى ج٤ ص ١٥٩٨ .
(٥) أخرجه أبو داود فى سننه باب فى نقل الحديث ج٤ ص ٢٦٧ .
(٦) أخرجه أبو داود فى باب التشديد فى الكذب ج٤ ص ٢٩٧ .
(٧) أخرجه أبو داود فى باب التشديد فى الكذب ج٤ ص ٢٩٧ .

وسلم " من لم يدع قول الزور والعمل به والجهل فليس له حاجة في أن يدع طعامه وشرابه " (١) والحديث دليل على تحريم الكذب والعمل به وتحريم السفه على الصائم وهما محرمان على غير الصائم أيضا إلا أن التحريم في حقه أكد وأن صيامه كلا صام (٢) .

ومنها : الغيبة . وهي أن تذكر أخاك بما يكرهه سواء ذكرته بنقص في بدنه أو نسبه أو في خلقه أو في فعله أو في قوله أو في دينه وقد نص الله سبحانه وتعالى على ذمها في كتابه وشبه صاحبها بأكل لحم الميتة فقال تعالى { ولا يغتب بعضكم بعضاً أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه } (٣) وقال النبي صلى الله عليه وسلم " كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه " (٤) وقال أنس : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس بصوم يوم فقال " لا يفطرن أحد حتى أذن له " فصام الناس حتى إذا أمسوا جعل الرجل يجيء فيقول : يا رسول الله ظلت صائماً فائذن لي لأفطر فأذن له حتى جاء رجل فقال : يا رسول الله فتان من أهلك ظلتا صائمتين وانهما يستحيان أن يأتيك فائذن لهما أن يفطرا فأعرض عنه صلى الله عليه وسلم ثم عاوده ، فأعرض عنه ثم عاوده ، فقال " انهما لم يصوما وكيف يصوم من ظل نهاره يأكل لحم الناس " (٥) .

ومنها : أفة النميمة وهي كشف ما يكره كشفه سواء كرهه المنقول عنه أو

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ج٤ ص٩٥٩ باب قوله تعالى { واجتنبوا قول الزور } .

(٢) راجع سبل السلام ج٢ ص٦٥٤ ، نيل الأوطار للشوكاني ج٤ ص٢٠٧ .

(٣) الحجرات / ١٢ .

(٤) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة وأبو داود في باب الغيبة ج٤ ص٢٧٠ .

(٥) أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب الصمت رقم ١٧٠ وفي كتاب ذم الغيبة رقم ٢٢ ، وأحمد في مسنده ج٤ ص٤٣١ وهو حديث مرسل ، رجاله ثقات .

المنقول اليه أو كرمه ثالث وهي حرام قال تعالى { هماز مشاء بنميم } (١) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا يدخل الجنة قتات " (٢) والقتات هو النمام .

ومن آفات البطش والسرقة وقد حرمها الله بقوله تعالى { والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله } (٣) .

ومن آفات الرجل السير لفعل ما حرمه الله تعالى كالمشى لسرقة أو قتل أو زنا أو بطش أو لهو قال تعالى { يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون } (٤) .

ومن آفات البصر النظر إلى ما حرم الله تعالى كالنظر إلى امرأة أجنبية وهو منهي عنه قال تعالى { قل للمؤمنين يغضوا من زبصارهم ويحفظوا فروجهم } (٥) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلى بن أبى طالب " يا على لا تتبع النظرة النظرة فانما لك الأولى وعليك الثانية " (٦) .

ومن آفات السمع التجسس : وهو عدم ترك عباد الله تحت ستر الله فيتوصل الى الاطلاع وهتك الستر ، وقد نهى الله عنه حيث قال { ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضاً } (٧) .

ومن آفات القلب الظن السيء والحسد : وهما من الأعمال القلبية المحرمة

(١) القلم / ١١ .
(٢) رواه البخارى فى صحيحه ج٤ ص٥٩ باب ما يكره من النميمه ، وأبو داود فى باب " القتات ج٤ ص٢٦٨ ، وابن أبى الدنيا فى كتاب ذم الغيبة والنميمه رقم ١٣٤ .
(٣) المائدة / ٣٨ .
(٤) النور / ٢٤ .
(٥) النور / ٣٠ .
(٦) أخرجه أبو داود فى سننه ج٢ ص٢٤٦ باب ما يؤمر به من غض البصر ، والشوكانم نيل الأوطار ج٦ ص١١١ .
(٧) الحجرات / ١٢ .

فانه يحرم على الانسان أن يحدث نفسه ويسئ الظن بأخيه المسلم قال تعالى { يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن ان بعض الظن اثم } (١) والمقصود من سوء الظن المحرم : عقد القلب وحكمه على الغير بالسوء فأما الخواطر وحديث النفس والشك فهو معفو عنه .

ويحرم على المسلم الحسد لنهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : " لا تحاسدوا ولا تقاطعوا ولا تباغضوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله اخواناً " (٢) وروى عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب " (٣) .

فمن فعل معصية من هذه المعاصي عامداً بغير عذر فسد صومه وأثم لأنه أبطل عمله من غير عذر وأبطل العمل من غير عذر حرام لقوله تعالى { ولا تبطلوا أعمالكم } (٤) .

أما من فعل معصية من هذه المعاصي ناسياً فاما أن يكون حقاً لله تعالى واما أن تكون حقاً للعباد .

فان كانت حقاً لله تعالى فقد تكرم ومن الله علينا بالعفو عنها والصيام صحيح والدليل على ذلك : " ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : عفى لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه " (٥) .

وان كانت حقاً للعباد فيجب أن يرد هذا الحق الى صاحبه ان كان شيئاً

(١) الحجرات / ١٢ .
(٢) أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب الأدب باب ما ينهى عن التحاسد والتدابير ، وأبو داود كتاب الأدب باب فيمن يهجر أخاه المسلم ، وهو فى سبيل السلام للصنعانى ج٤ ص ١٥٨٥ .
(٣) أخرجه أبو داود فى باب الحسد ج٤ ص ٢٧٦ .
(٤) محمد / ٢٣ .
(٥) تقدم تخريجه ص ٧٤٩ .

محسوساً وان كان معنوياً فيجب عليه أن يذهب البى صاحب الحق ويطلب منه الصفح والعفو فيما اقتترف فى حقه من آثام والدليل على ذلك :

ما روى عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من كانت لأخيه عنده مظلمة فى عرض أو مال فليستحلها منه قبل أن يأتى يوم ليس هناك دينار ولا درهم ، إنما يؤخذ من حسناته فان لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فزيدت على سيئاته " (١) .

ومعنى الحديث : ان هذه المعاصى محبطة لحسناته يوم القيامة لأن حسناته تنقل يوم القيامة الى من أساء إليه بدلاً عما استباحه فى عرضه أو ماله أو نفسه أو دينه فان لم تكن له حسنات نقل إليه من سيئات خصمه .

أما فى الدنيا فان صوم الناسى صحيح على اعتبار أن الصوم لله سبحانه وتعالى وقد جاء فى الحديث القدسى " كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فانه لى وأنا أجزى به " (٢) فالصوم عبادة لله سبحانه وتعالى من عبده وقد عفى عن عبده فى حالة النسيان .

وأخيراً يجب أن يكون الصائم مع الله دائماً بذهن صاف وقلب حاضر فان عرض له شىء من ذلك ثم أعرض عنه نال العفو من الله والثواب الجزيل على صومه لأنه جاهد نفسه ليس فقط فى الامسك عن شهوتى البطن والفرج وإنما بالرجوع إلى الله دائماً والتوبة على ما فعل .

وإلى هنا ينتهى موضوع البحث ... أرجو أن أكون قد وفقت فيه .

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ...

(١) متفق عليه .

(٢) تقدم تخريجه ص ١٢ .

مراجع ومصادر البحث

- ١ - أولاً: كتاب الله الكريم .
- ٢ - ثانياً: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن : لمحمد فؤاد عبد الباقي ، دار الشعب
- ثالثاً : مراجع التفسير :
- ٣ - الجامع لأحكام القرآن : للإمام محمد بن أحمد بن أبي عبد الله الأنصاري
القرطبي ، مطبعة دار الشعب ، القاهرة .
- رابعاً : السنن :
- ٤ - مسند أحمد : للإمام أحمد بن حنبل ، وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن
الأقوال والأفعال ، دار صادر بيروت .
- ٥ - سنن النسائي : للإمام الحافظ الحجة أبي عبد الرحمن أحمد بن عبد الرحمن
أحمد بن شعيب بن علي بن بحر النسائي ، المكتبة العلمية ، بيروت ، لبنان .
- ٦ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري : للإمام أحمد بن علي بن محمد بن حجر
العسقلاني الطبعة الثانية سنة ١٤٠٢هـ ، المطبعة البهية المصرية دار احياء
التراث العربي ، بيروت .
- ٧ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية : للإمام أحمد بن علي بن محمد بن حجر
العسقلاني ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٨ - سنن سعيد بن منصور : للإمام سعيد بن منصور بن شعبة المتوفى سنة ٢٢٧
هـ ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٩ - سنن أبي داود : للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى سنة ٢٧٥هـ
مطبعة دار الكتب العلمية ببيروت ، لبنان .

- ١٠ - جامع العلوم والحكم : للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن رجب ، اصدار
وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
- ١١ - ذم الغيبة والنميمة : للحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي
الدنيا ، المتوفى سنة ٢٨١ ، دار الاعتصام .
- ١٢ - نصيب الراية لأحاديث الهداية : للإمام جمال الدين أبي محمد عبد الله بن
يوسف الحنفى الزيلعى المتوفى سنة ٧٦٢هـ الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م
- ١٣ - سنن الدارقطنى : للإمام على بن عمر الدارقطنى المتوفى سنة ٣٨٥هـ مطبعة
عالم الكتب - بيروت .
- ١٤ - سبل السلام شرح بلوغ المرام : للإمام محمد بن اسماعيل الأمير اليمنى
الصنعانى المتوفى سنة ١١٨٢هـ ، دار الحديث ، القاهرة .
- ١٥ - صحيح البخارى بحاشية السندى : للإمام أبي عبد الله محمد بن اسماعيل
البخارى ، مطبعة دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبي .
- ١٦ - المستدرک على الصحيحين : للإمام محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم
المتوفى سنة ٤٠٥هـ دار الكتب العلمية .
- ١٧ - نيل الأوطار " شرح منتقى الأخبار : للإمام محمد بن على بن محمد
الشوكلى المتوفى سنة ١٢٥٥هـ مكتبة دار التراث القاهرة .
- ١٨ - سنن الترمذى للإمام الحافظ أبى عيسى محمد بنو عيسى بن سورة الترمذى
المتوفى سنة ٢٧٩هـ مطبعة دار الفكر ، بيروت لبنان .
- ١٩ - سنن ابن ماجة : للحافظ أبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى ابن ماجه
المتوفى سنة ٢٧٥هـ دار احياء التراث العربى .

٢٠ - الجامع الصحيح : للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري منشورات
دار الأفاق الجديدة ، بيروت لبنان .

خامساً : الفقه :

الفقه الحنفي :

٢١ - بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع : للإمام علاء الدين أبى بكر بن مسعود
الكاسانى الحنفى المتوفى سنة ٥٨٧هـ مطبعة العاصمة الناشر زكريا على
يوسف .

٢٢ - الهداية ، شرح بداية المبتدى : للشيخ على بن أبى بكر بن عبد الجليل
الراشدنى الميرغينانى المتوفى سنة ٥٩٣هـ ، الطبعة الأخيرة ، مطبعة مصطفى
البابى الحلبى .

٢٣ - المبسوط : للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن سهل السرخسى الطبعة
الثانية أعيد طبعه بالأوفست سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م دار المعرفة بيروت .

٢٤ - حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار : للإمام محمد أمين
الشهير بابن عابدين ، الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م مطبعة مصطفى
البابى الحلبى ، مصر .

الفقه المالكي :

٢٥ - الفواكه الدوانى : للشيخ أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوى المالكى
الأزهري المتوفى سنة ١١٢٠هـ الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م مطبعة
مصطفى البابى الحلبى ، مصر .

٢٦ - مقدمات ابن رشد " بهامش المونة " : للإمام أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد المتوفى سنة ٥٢٠هـ ، دار الفكر .

٢٧ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد : للإمام أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد ابن أحمد بن رشد القرطبي المتوفى سنة ٥٩٥هـ طبعة سنة ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م مطبعة الفجالة - القاهرة .

الفقه الشافعي :

٢٨ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج : للإمام محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي المتوفى سنة ١٠٠٤هـ الطبعة الأخيرة سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م دار الفكر بيروت .

٢٩ - الأم : للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي دار الشعب .

٣٠ - ١ - حياء علوم الدين : للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥هـ دار الحديث ، القاهرة .

٣١ - المجموع شرح المذهب للإمام النووي .

الفقه الحنبلي :

٣٢ - المبدع في شرح المقنع : لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح ، المتوفى سنة ٨٨٤هـ مطبعة المكتب الاسلامي ١٩٨٠م بيروت .

٣٣ - المغنى لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المتوفى سنة ٦٢٠هـ مكتبة الجمهورية العربية مكتبة الكليات الأزهرية .

٣٤ - كشف القناع : للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي المتوفى سنة ١٠٥١هـ طبعة سنة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م دار الفكر ، بيروت .

٣٥ - شرح منتهى الإرادات للإمام منصور بن يونس بن إدريس البهوتي . دار الفكر بيروت لبنان .

٣٦ - المقنع : . دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

الفقه الظاهري :

٣٧ - المحلى : للإمام على بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى سنة ٤٥٦هـ ، دار التراث القاهرة .

فقه الشيعة الزيدية :

٣٨ - البحر الزخار " الجامع لمذاهب علماء الأمصار " للإمام أحمد بن المرتضى المتوفى سنة ٨٤٠هـ طبعة سنة ١٣٥٤هـ ، ١٩٧٥م مؤسسة الرسالة بيروت .

٣٩ - شرح الأزهار المنتزع من الغيث المدرار : للعلامة عبد الله بن مفتاح المتوفى سنة ١٢٢١هـ طبعة أولى سنة ١٣٤٩هـ مطبعة السعادة .

٤٠ - السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار : للعلامة محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠هـ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م دار الكتب العلمية بيروت .

فقه الشيعة الإمامية :

٤١ - شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام : للإمام نجم الدين جعفر بن الحسن المتوفى سنة ٦٧٦هـ الطبعة الأولى ، مطبعة الآداب ، العراق .

٤٢ - اللمعة دمشقية : للإمام محمد بن جمال الدين مكى العاملى المتوفى سنة ٧٨٦هـ الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ دار احياء التراث العربى بيروت .

فقه الإباضية :

٤٣ - كتاب النيل وشفاء العليل : للشيخ عبد العزيز الثميني المتوفى سنة ١٢٢٣هـ
الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م مكتبة الإرشاد ، المملكة العربية
السعودية ، جدة .

سادساً : المعاجم :

٤٤ - مختار الصحاح : للإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي مطبوعة
عيسى البابي الحلبي ، مصر .

٤٥ - لسان العرب : لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الافريقي
المصري دار المعارف ، القاهرة .

سابعاً : التراجم :

٤٦ - طبقات الحفاظ : للإمام عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الطبعة الأولى ،
مكتبة الاستقلال الكبرى ، القاهرة .

٤٧ - الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية ، للعلامة محي الدين أبي الوفاء القرشي
الحنفي المتوفى سنة ٧٧٥هـ الطبعة الأولى .